



United Nations

الأمم المتحدة

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ستيفن أوبراين

بيان إلى مجلس الأمن حول سوريا

نيويورك، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

تمت مضاهاته بالبيان الملقى

السيد الرئيس،

بينما نلتقي مرة أخرى هذا الشهر، تحتدم معاناة المدنيين في حلب وفي جميع أنحاء سوريا وتتواصل بلا هوادة. لقد أصبح الرعب الآن هو المعتاد - إنه مستوى من العنف والدمار يبدو أن العالم يعتبره طبيعياً بالنسبة لسوريا وطبيعياً بالنسبة للشعب السوري. لقد ذكرت لهذا المجلس شهراً بعد شهر أن مستوى الفواحش التي تُرتكب ضد الشعب السوري لا يمكن أن يزداد انحداراً، إلا أنني أعود في الشهر التالي بتقارير جديدة بشعة، وذهول مروع، عن ازدياد تفاقم المعاناة الإنسانية عن أي وقت مضى.

السيد الرئيس،

إنني أكاد أفقد صوابي كإنسان - ولكنني هنا، مثل زملائي، لكي أكون مهنيًا وموضوعياً. كنت أتمنى أن أقول اليوم أنني في الشهر الماضي أوضحت كل شيء وبصراحة، لا يزال الوضع رهيباً بنفس الدرجة وأترك الأمر عند هذا الحد - عار علينا جميعاً أن لا نتخذ تدابير لوقف إبادة شرق حلب وسكانها وجزء كبير من ما تبقى من سوريا أيضاً. كل الحقائق والتقارير التي قدمتها في الشهر الماضي، لم يتم تغيير أو إبداء تحفظ على أو نفي أو إثبات خطأ أي منها من قبل أي واحد منكم أو أي شخص خارج هذه الغرفة.

اشتمل بياني حينئذ على تفاصيل الواقع الموضوعي لما كان يحدث في حلب، وكان المأمول هو أن جهود الدعوة التي اضطلعت بها أنا وآخرين غيري يمكن أن يكون لها تأثير - المطالبة بأن يسود التعقل والإنسانية، والإبلاغ على أساس حقائق واضحة ولا تقبل الجدل، على الرغم من أنها تكون غير سارة في بعض الأحيان، وربما حتى تكون حقيقة مزعجة. وكان هناك بصيص من الأمل. استمر وقف القصف الجوي الروسي والسوري في شرق حلب من جانب واحد، الذي أُعلن في 18 أكتوبر/تشرين الأول لمدة 72 ساعة كبادرة، إلى ما بعد الموعد النهائي المعلن. لقد كان لقائنا الأخير في 26 أكتوبر/تشرين الأول، عندما رحبت بوقف الغارات الجوية من جانب الاتحاد الروسي وحكومة سوريا الذي كان مستمراً في ذلك الوقت - على الرغم من أنكم سوف تذكرون أن ترحيبي في ذلك اليوم لم يُسمع في جميع أركان هذا المجلس. واستمرت الهدنة في شرق حلب يوماً بعد يوم، وحتى أسبوعاً بعد أسبوع. ولكن الوضع لم يكن مماثلاً في غرب حلب، حيث أطلقت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة المئات من قذائف الهاون على مناطق مدنية في الجزء الغربي من المدينة. ولو كانت جميع الأطراف قد تحلت بالجدد اللازم لوقف جميع الهجمات على حلب، لربما اختلفت إحاطة اليوم. ولكنني لا أستطيع ترك الأمر عند هذا الحد، لأن الوضع أكثر سوءاً الآن، وإن كان يصعب عليكم تصديق ذلك.



United Nations

الأمم المتحدة

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

للأسف، شهدنا خلال الأسبوع الماضي إطلاق العنان لعدوان عسكري مكثف في حلب والمناطق الريفية المحيطة بها كانت له عواقب وخيمة حقاً على المدنيين. وتحطمت الهدنة في شرق حلب، مما أعاد المدينة وسكانها إلى الموت والدمار مرة أخرى. وفي 15 نوفمبر/تشرين الثاني بدأ الإبلاغ مرة أخرى عن وتيرة عالية من الغارات الجوية والقصف في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة في مدينة حلب من قبل قوات الحكومة السورية. وسعيًا وراء الدقة والاستيفاء، اسبحوا لي أن أبلغكم هنا أن الاتحاد الروسي قد أكد مراراً وتكراراً أن قواته وغاراته الجوية قد استؤنفت فقط في إدلب وحمص، وليس في شرق حلب. ومنذ يوم الثلاثاء الماضي، لم يتوقف القصف في شرق حلب. خلال الأيام الماضية، أشارت التقارير إلى أن مئات المدنيين قد قُتلوا أو أُصيبوا أو تضرروا من الهجوم المتواصل على شرق حلب. وأفادت التقارير أن عائلات بأكملها دُفنت تحت الأنقاض في حي السكري، فيما كان أول المسعفين يبحثون عن ناجين. واشتعلت النيران من جراء المواد الحارقة والغاز المنزلي في المباني السكنية في أعقاب تلك الهجمات، التي انتشرت في جميع أنحاء شرق حلب. وتم الإبلاغ عن حالات وفاة في 10 أحياء على الأقل. واعتباراً من يوم أمس، لا تكاد تكون هناك أي مستشفيات عاملة متبقية في شرق حلب قادرة على علاج أولئك الذين نجوا من الموت، لأن جميع المستشفيات تتعرض للقصف مدمر.

في موازاة ذلك، تم الإبلاغ عن إطلاق أكثر من 350 قذيفة هاون وصاروخ من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة دون تمييز في غرب حلب منذ 1 نوفمبر/تشرين الثاني، مما أسفر عن مقتل أكثر من 60 شخصاً، من بينهم نساء وأطفال، وإصابة أكثر من 350 آخرين. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، أسفر هجوم على مدرسة في حي الفرقان في غرب حلب بقذائف هاون وقذائف صاروخية من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة عن مقتل ثمانية أطفال وجرح عدة أشخاص آخرين، في حين تعرضت أيضاً الجامعة المحلية للقصف أيضاً. إجمالاً، نزح حوالي 25,000 شخص في غرب حلب خلال الأسابيع القليلة الماضية نتيجة للقصف الذي تشنه الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

دعوني أكون واضحاً: إننا لا نشهد فقط استثناءً للعنف في حلب، لم يعد الأمر كالمعتاد. ما تم شنه على المدنيين خلال الأسبوع المنصرم هو تدن آخر لاعتداء لا إنساني متواصل بلا هوادة. إنه أمر يفطر القلب، وهو بنفس القدر ليس حتمياً. إن أطراف الصراع كلها تختار فعل ذلك، والمدنيون هم الذين يدفعون الثمن.

السيد الرئيس،

منذ شهر يوليو/تموز، حوصر 275,000 مدني في شرق حلب بسبب تكتيكات الحصار المفروضة عليهم من قبل الحكومة السورية وحلفائها. لقد فتحت روسيا وسوريا ممرات لمغادرة المدنيين، ولكن يقال أنها غير آمنة أو يُنظر إليها على أنها غير آمنة للعبور. كما وردت تقارير تفيد بأن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة داخل شرق حلب منعت أولئك الذين يرغبون في مغادرة المدينة من القيام بذلك.

لقد تحولت الأوضاع الإنسانية في شرق حلب من رهيبة إلى مرعبة، والآن لا يكاد البشر يستطيعون النجاة منها. في 13 نوفمبر/تشرين الثاني، تم توزيع آخر الحصص الغذائية المتاحة لدى برنامج الأغذية العالمي. تم تخزين تلك الحصص الغذائية مسبقاً قبل أن تنقطع سبل وصول الأمم المتحدة إلى المنطقة في شهر يوليو/تموز، وتمديد استخدامها لأطول فترة ممكنة، ولكنها الآن نفذت. ولم يتبق سوى عدد قليل من الحصص الغذائية المقدمة من منظمات غير حكومية محلية، والسلع الغذائية في الأسواق شحيحة، وارتفعت الأسعار ارتفاعاً هائلاً.



United Nations

الأمم المتحدة

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

وتفيد التقارير الواردة بأن الوقود والغاز اللازم لطهي الطعام غير متوفرين في معظم الأحياء. وهذا يؤدي إلى اتباع استراتيجيات تكيف سلبية، والحد من وجبات الطعام وتقييد النظم الغذائية لإطعام الأطفال.

وبالإضافة إلى محدودية الغذاء والدواء، كان هناك استياء متزايد، وتم الإبلاغ عن احتجاجات ضد الفساد واحتكار البضائع في الأسبوع الماضي، وتحول بعضها إلى أعمال عنف، مما يدل على اليأس الشديد الذي أصاب المواطنين المحاصرين. وإضافة إلى الأزمة الإنسانية، فإنهم سيواجهون قريباً شتاءً قارساً من دون تدفئة أو ضروريات الحياة.

لقد بذلت الأمم المتحدة جهوداً كبيرة ودؤوية لتقديم المساعدات المنقذة للحياة. ولا أنافق أحداً عندما أقدم التحية للبسالة الإيثارية التي لا تعرف الوهن والتي يتسم بها جميع عمال الإغاثة الإنسانية في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وأول المستجيبين والناس في مجتمعاتهم وأسرهم - يخرجون مراراً وتكراراً، إن لم يكونوا هم أنفسهم ضحية هذه المرة - حتى في مواجهة خطر غارة جوية ثانية أو قذيفة أو رصاصة قناص مصوبة إليهم عمداً - للبحث عن الأحياء وإنقاذ الأرواح. دعونا نكرر أنهم ليسوا هدفاً مشروعاً. وإنني أحث الحكومة السورية على منح اللجنة التي شكلها الأمين العام للتحقيق في الهجوم على قافلة إنسانية، الذي أسفر عن مقتل 19 عامل إغاثة في 19 سبتمبر/أيلول في أورم الكبرى، فرصة الوصول الكامل في سوريا لإجراء تحقيقاتها. وقد قدمت فرقنا في دمشق وغازي عنتاب خطة تلو أخرى إلى جميع الأطراف، وتعمل على ضمان وصول الإمدادات الطبية وإجراء الحالات الطبية الأكثر إلحاحاً. نحن على استعداد للتحرك فور تلقي ضمانات أمنية من جميع الأطراف. وتتضمن خطة الأمم المتحدة المكونة من أربع نقاط والتي تم تقديمها إلى جميع الأطراف في الأسبوع الماضي الإجلاء الطبي للحالات الحرجة، وإبصال الإمدادات الطبية. وتشمل توفير الغذاء وغيره من مواد الإغاثة الأساسية. وأخيراً تتضمن تناوب الأطباء لتقديم المساعدة إلى المحتاجين. إن الأطباء الثلاثين المنتخبين في شرق حلب، والمنهكين بسبب جهودهم البطولية وعملهم المستمر بدون توقف منذ شهر يوليو/تموز، يواصلون العمل في ظل ظروف مؤلمة بلا هوادة.

لقد حصلت كافة الأطراف على الخطة، ونحن نخرط في مناقشات حثيثة للحصول على موافقتها على المضي قدماً، ولكن استئناف القتال العنيف يشكل انتكاسة واضحة لهدفنا المتمثل في التوصل إلى اتفاق وتقديم المساعدة إلى المحتاجين. ومع ذلك، فإننا لا نرتدع. وعلى الرغم من القصف، ومهما كانت الصعوبات، فإننا عازمون على مواصلة جهودنا. ولن يتخلى العاملون في المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤنا عن سكان حلب. سوف نواصل الإصرار على التزامات الأطراف باحترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي، وإبصال المساعدة الإنسانية المتواصلة إلى سكان شرق حلب وكافة المحتاجين إلى مساعدة في جميع أنحاء سوريا.

إنني أدعو كل من يتمتع بنفوذ - هذه هي العبارة التي أجدني مطالباً دبلوماسياً باستخدامها، لكنكم من الموجودين حول هذه الطاولة وخارجها تعلمون من أنتم - إلى القيام بدورهم لانتهاء حلقات العنف الحقاء هذه بالكامل وإلى الأبد، ووضع حد للمذابح التي ترتكب في حلب. يجب على كافة الأطراف، وأصحاب النفوذ عليها، توفير الضمانات اللازمة على الفور للمضي قدماً في تنفيذ الخطة الإنسانية المكونة من أربع نقاط.

السيد الرئيس،



United Nations

الأمم المتحدة

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

في حين أن هذا يستعصي على الفهم، فإن مواطني شرق حلب ليسوا وحدهم في أعماق الأهوال التي يواجهها المدنيون في سوريا اليوم. وما زال يساورني قلق بالغ إزاء مصير جميع أولئك الذين يعيشون في مناطق محاصرة. لم يتيسر تسليم مواد الإغاثة وتنفيذ عمليات الإجلاء الطبي من البلدات المدرجة في "اتفاق البلدات الأربع" - مضايبا والزبداني والفوعة وكفريا - نظراً لطبيعة الاتفاق القائمة على مبدأ العين بالعين. لقد صدمت حالات الوفاة جوعاً البشعة في مضايبا العالم بأسره في يناير/كانون الثاني، وأجبرت أطراف النزاع على السماح بتوزيع المساعدات. وشهدت أشهر فبراير/شباط ومارس/أذار وأبريل/نيسان من هذا العام وصول المساعدات إلى البلدات الأربع. ومع ذلك، فقد تدهور الوضع منذ ذلك الحين.

وصلت قافلة واحدة فقط إلى البلدات الأربع في أكثر من ستة أشهر (في 25 سبتمبر/أيلول). وبالإضافة إلى عدم دخول أي إمدادات، يموت أولئك الذين يحتاجون إلى عناية طبية بسبب عدم السماح لهم بالمغادرة. ومنذ تقديم تقريري الأخير إليكم، لقي ثلاثة أشخاص على الأقل حتفهم بسبب رفض أطراف اتفاق البلدات الأربع لتمكين عملية الإجلاء، وهم أشخاص كان يمكن إنقاذهم لولا هذا التطبيق العقابي لنهج العين بالعين. وسوف يموت آخرون قريباً في كل بلدة من البلدات الأربع ما لم يتم حل هذه المهزلة. إنني أهيب بكل من له نفوذ على أطراف الاتفاق - لا سيما جيش الفتح وإيران - أن يفعل كل ما في وسعه للتأكد من تسليم تلك المساعدات على الفور وتمكين إجلاء أولئك الذين يتطلبون رعاية طبية.

السيد الرئيس،

لطالما دعوت إلى رفع جميع الحصارات، التي أصبحت واحدة من الجوانب الأكثر انتشاراً وهدراً في هذا الصراع الذي لا يرحم. ومع ذلك، فقد شهدنا العكس خلال العام الماضي، زيادة هائلة في استخدام الحصار وعلى أعداد هائلة من الناس، وخصوصاً من قبل الحكومة السورية. في مثل هذا الوقت من العام الماضي، بلغ عدد الأشخاص المحاصرين 393,700. ومنذ ستة أشهر ارتفع إلى 486,700. واليوم، يتعين علي أن أبلغكم أنه بعد مراجعة شاملة، فإننا نقدر أن ما مجموعه 974,080 شخص - ما يقرب من مليون سوري - يعيشون تحت الحصار هذه الليلة. ومن بين المواقع الجديدة جوهر في دمشق، وهاجر الأسود، وخان الشيوخ، ومناطق متعددة في جيب الغوطة الشرقية في ريف دمشق.

لا يوجد شيء خفي أو معقد في ممارسة الحصار. يتعرض المدنيون للعزل والتجوع القصف والحرمان من الرعاية الطبية والمساعدات الإنسانية من أجل إجبارهم على الاستسلام أو الفرار. إنه تكتيك متعمد من القسوة يهدف إلى مفاخرة معاناة شعب لأسباب سياسية وعسكرية وفي بعض الحالات مكاسب اقتصادية، بغرض تدمير وهزيمة السكان المدنيين الذين لا يستطيعون المقاومة، ويرتكبه بشكل وحشي الطرف الوحيد الذي يتعين عليه، قبل كل شيء، أن يدافع عن مواطنيه ويحميهم - جميعهم، نعم حتى أولئك الذين لا يحبون الدولة ورئيسها وحكومته ويختلفون معهم.

ويعرف أولئك الذين يفرضون الحصار الآن أن هذا المجلس من الواضح أنه غير قادر أو غير راغب في فرض إرادته أو التوصل إلى اتفاق الآن بشأن خطوات لإيقافهم. لا يعطينا المحاصرون سوى الفتات - قافلة استثنائية هنا وهناك قرب انعقاد جلسات إحاطة المجلس بهدف وضع علامة في المربع الذي يشير إلى أننا نبذل قصارى جهننا. ولكن لا يمكن لما يقرب من مليون سوري عالق في مواقع محاصرة أن يعيشوا على الفتات. إن السؤال الحقيقي هو: كيف نستطيع أن نمنع الآن إخضاع ما يقرب من مليون شخص لشكل قاس من العقاب



United Nations

الأمم المتحدة

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

الجماعي الذي يزداد شدة وحدة شهراً بعد شهر في جميع أنحاء البلاد؟ وإذا لم يتمكن أعضاء المجلس من التعاون معاً لوضع حد للحصار، فإننا وأنتم يجب أن نسأل أنفسنا جميعاً: لماذا نعقد هذه الجلسة هنا هذا الصباح؟

السيد الرئيس،

لقد أصبحت الهجمات على البنية التحتية المدنية، ولا سيما المستشفيات والمدارس، شائعة إلى حد يحبس الأنفاس. تشكل مثل هذه الهجمات انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وقد وُصف بعضها بأنها جرائم حرب من قبل الأمين العام، بما في ذلك مرة أخرى بالأمس، وأشار المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى أن بعضها قد يرقى حتى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية. إنها أعمال حمقاء ولا أخلاقية، وليس لها أي هدف سوى معاقبة المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والعجزة، وحرمان أولئك الذين تُركوا خلف الركب من وسائل البقاء على قيد الحياة أو إعادة البناء.

لقد انتزعت من ملايين الأطفال السوريين طفولتهم عن طريق الهجمات المدبرة والمنهورة على المدارس. في الأسبوعين الأخيرين من شهر أكتوبر/تشرين الأول وحده، سُرقت حياة وأحلام 30 طفلاً خلال هجمات على خمس مدارس. وفي 26 أكتوبر/تشرين الأول، الذي شهد إدلالي بالإحاطة الأخيرة، عندما ارتفعت صرخات النفي والإنكار، قُتل 22 طفلاً وستة من معلمهم عندما تعرض مبنى مدرستهم لهجوم متكرر في حاس بمحافظة إدلب - ولكن الحقائق تقول أن الأطفال ومعلمهم قد لقوا حتفهم - الموت، جثة هامة، دم حار إلى دم بارد - ولكن أياً كانت جدية المحاولة التي يبذلها أي شخص، فإن الموت هو حقيقة لا يمكن إنكارها، وهناك دائماً سبب للوفاة. تخيلوا الرعب الذي أصاب هؤلاء الأطفال. تخيلوا أولئك الذين ربما يكونوا قد نجوا من الغارة الأولى - بعضهم تتنابه حالة هستيرية، والبعض الآخر يتجمد من الخوف - ثم يرون غارة أخرى قادمة. لقد وثقت اليونسيف هذا العام 84 هجمة على المدارس أسفرت عن مقتل 69 طفلاً على الأقل وإصابة عدد أكبر من ذلك بكثير.

وماذا عن أولئك الذين نجوا من مثل هذه الهجمات، هؤلاء الأطفال الذين يحملون بأن يصبحوا أطباء؟ إن العمل في مجال الرعاية الصحية في سوريا يعني أن تمتحن مهنة خطيرة وحتى الذهاب إلى مركز طبي يشكل خطراً على حياتك. لقد مرر هذا المجلس قراراً لحماية المهنيين ومرافق الرعاية الصحية، ولكنه وفر حماية ضئيلة لأولئك الموجودين في سوريا. خلال الفترة من 1 إلى 18 نوفمبر/تشرين الثاني، تم التحقق من 13 هجوماً وهناك تقارير عن العديد من الهجمات الأخرى. لقد تعرضت المستشفيات والمراكز الصحية وبنوك الدم وسيارات الإسعاف للقصف. والحقيقة هي أنه منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم 2286 في 3 مايو/أيار عام 2016، وتم توثيق أكثر من 130 هجمة على المرافق الطبية. وقد أسفرت الحرب السورية عن مقتل أكثر من 750 موظفاً طبياً حتى الآن بالفعل. وهذا تجاهل مثير للاشمئزاز وصارخ للوضع الخاص المتمتع بالحماية لمرافق الرعاية الصحية بموجب القانون الإنساني الدولي؛ وتحد واضح و"بصق على الوجه" للقرار الذي أصدرتموه، كما سيسهب زميلي من منظمة الصحة العالمية في الإيضاح بعد انتهاء إحاطتي.

السيد الرئيس،



United Nations

الأمم المتحدة

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

على الرغم من التحديات والصعوبات، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها الوصول بانتظام إلى ما يقرب من ستة ملايين سوري في حاجة إلى المساعدة في جميع أنحاء البلاد كل شهر. ويتم تقديم هذه المساعدات من خلال البرامج العادية والأنشطة عبر خطوط النزاع من دمشق، والمساعدة القادمة عبر الحدود من تركيا والأردن.

اسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى الأنشطة العابرة للحدود، التي أصبحت جزءاً حيوياً من الاستجابة. منذ بدء العمليات عبر الحدود منذ أكثر من عامين، أرسلت الأمم المتحدة 420 قافلة عبر الحدود، أو ما يقرب من أربعة أسبوعياً في المتوسط، لتقديم مساعدات صحية تكفي لـ 9 مليون شخص (بما في ذلك التطعيم لمليون شخص)، والغذاء لـ 3 مليون الناس، ويتلقاه كثيرون منهم على أساس شهري، ومواد غير غذائية لما يقرب من 3 مليون شخص، ولوازم المياه والصرف الصحي لأكثر من 2.5 مليون شخص. وقد تم تسليم المساعدات إلى أجزاء مختلفة من محافظات حلب وإدلب واللاذقية وحماة من تركيا، ومحافظتي درعا والقنيطرة من الأردن. وتكمل جهودنا الدور الحاسم الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية الدولية والسورية التي تقدم المساعدات والخدمات لملايين آخرين من دول الجوار.

ونواصل أيضاً للوصول إلى الناس عن طريق الجو. منذ بدء العمليات قبل عدة أشهر، أكمل برنامج الأغذية العالمي 153 عملية إنزال جوي أسقطت 2,815 طناً مترياً من إمدادات الغذاء والتغذية والصحة والمياه والصرف الصحي على مدينة دير الزور. كما أكملت الأمم المتحدة 159 عملية نقل جوي إلى القامشلي، شملت 5,660 طناً مترياً من مساعدات الغذاء والمياه والصرف الصحي والتغذية والتعليم والمواد غير الغذائية نيابة عن المنظمات الإنسانية، بما في ذلك 61,500 حصة غذائية كاملة.

وعند السائر الترابي على الحدود السورية الأردنية، الذي زرته في مطلع شهر سبتمبر/أيلول، عملت الأمم المتحدة وشركاؤها الإنسانيون دون توقف، جنباً إلى جنب مع السلطات الأردنية، لضمان استئناف عمليات الإغاثة المستمرة لعشرات الآلاف من النساء والرجال والأطفال المتجمعين على الحدود والذين يحتاجون إلى المساعدة العاجلة المنقذة للحياة. ويسرني أن أعلن اليوم أنه قد تم الانتهاء من الترتيبات الأمنية وغيرها، ومن المقرر بدء عمليات المساعدة غداً. وإنني أشيد بالتعاون الذي حصلت عليه شخصياً من المملكة الأردنية على أعلى المستويات للمساعدة على تمكين إيصال المساعدات الإنسانية في أصعب الظروف.

السيد الرئيس،

يؤسفني أن أبلغ هذا المجلس أنه منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير لم تتمكن أي قافلة من قوافلنا المشتركة بين الوكالات من تقديم المساعدات عبر خطوط النزاع. يتطلب إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع إجراء مفاوضات مفصلة مع جميع الأطراف لضمان الأمن والسماح بوصول المساعدات. وعلى الرغم من أن الحكومة السورية هي محاورنا الرئيسي، بطبيعة الحال، فإننا نعمل أيضاً مع أطراف النزاع الأخرى والدول الأعضاء التي تتمتع بنفوذ عليهم - من خلال فريق العمل الإنساني، وكذلك على الصعيد الثنائي - ولكن جهودنا تُقابل على نحو متزايد بتأخير وانسداد ورفض. ونواجه تحديات بيروقراطية جديدة كل شهر ينبغي التغلب عليها. لقد تعاملنا مع الموافقات المتأخرة والموافقات المصحوبة بقيود على عدد المستفيدين، وتأخير في إجازة الشاحنات في المستودع، ومفاوضات على الطرق، وإزالة المواد الطبية أو عدم الموافقة عليها، وموافقات إضافية تتجاوز العملية المتفق عليها المكونة من خطوتين.



United Nations

الأمم المتحدة

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

لقد تغلبنا على هذه العقبات ثلاث مرات حتى الآن هذا الشهر، ونشرنا قوافل للوصول إلى أولئك الذين في حاجة إلى المساعدة ثلاث مرات. وصلت اثنتان من هذه القوافل، إلى وادي بردى في 9 نوفمبر/تشرين الثاني في طريقها إلى ريف دمشق، وإلى دوما في 17 نوفمبر/تشرين الثاني، إلى آخر حاجز أمني تابع للحكومة السورية قبل إجبارهم على العودة عندما طلبت قوات الأمن السورية، التي يُعتقد أنها من الحرس الجمهوري السوري، فتح وتفتيش الحاويات التي تمت إجازتها من قبل. هذا خرق واضح للبروتوكول المتفق عليه وتهديد محتمل لأمن عمال الإغاثة. ومُنعت قافلة ثالثة في وقت سابق كانت متجهة إلى حريفنسة (ريف حماة)، وكان المقرر تنفيذها في 1 نوفمبر/تشرين الثاني، من قبل عناصر مسلحة موالية للحكومة وأُجبرت أيضاً على العودة. وبالأمس فقط، 20 نوفمبر/تشرين الثاني، لم تتمكن قافلة مشتركة بين الوكالات ومتجهة إلى الرستن في ريف حمص الشمالي من التحرك بسبب التأخير في صدور الموافقة على المضي قدماً عند نقطة التفتيش، وكذلك القصف الذي استهدف المنطقة بعد الحصول على الموافقة في نهاية المطاف.

ونتيجة لذلك كما قلت في السابق، لم تتمكن أي قوافل مشتركة بين الوكالات من تقديم مساعدات عبر خطوط النزاع حتى الآن هذا الشهر. لقد مضت الآن أربعة أشهر دون إيصال مساعدات إلى أي شخص من خلال القوافل المشتركة بين الوكالات عبر خطوط النزاع قبل يوم 19 من الشهر الجاري. والنتيجة هي أننا مرة أخرى من غير المحتمل أن نصل إلى أكثر من جزء صغير من أولئك الذين نحصل على موافقة رسمية على الوصول إليهم.

السيد الرئيس،

لقد تأثر السوريون بسلسلة من العمليات المضادة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وقد أدى ذلك إلى نزوح أولي لنحو 8,000 شخص في شمال محافظة الرقة. ونحن نتوقع الحاجة إلى دعم أكثر من 400,000 شخص عند مواصلة تلك العمليات. تدور عمليات القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في في الباب على بعد كيلومتر واحد خارج المدينة، وقد دخل التخطيط لاستجابة أكثر تعجلاً لأكثر من 100,000 شخص من المقدر أن يكونوا في المدينة والمنطقة المحيطة بها مراحلها النهائية. دعوني أكون واضحاً: عندما يحتاج الناس إلى دعمنا، نعمل وسوف نواصل العمل ليلاً ونهاراً في محاولة للوصول إليهم بغض النظر عن هوياتهم أو مواقعهم - وهذا لا يعني أن نكون فاضلين، بل هو واجبنا شريطة أن تتوفر لنا الأموال اللازمة للقيام به، وإذا توفر لنا الوصول الآمن.

السيد الرئيس، أعضاء المجلس،

لم يكن لدي شيء إيجابي يُذكر للإبلاغ عنه فيما يتعلق بتنفيذ قرارات هذا المجلس المعنية بالوضع الإنساني في سوريا. فالغارات الجوية والقصف تقتل وتصيب المزيد والمزيد من المدنيين، وتدمر البنية التحتية المدنية المحمية، الأمر الذي ستمتد عواقبه لسنوات قادمة. الحصار آخذ في الازدياد، والناس يعانون من الجوع. ويجري قصف المدارس والمستشفيات. ونُمنع الأمم المتحدة على نحو متزايد من إيصال المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها. والأمر الأكثر إحباطاً هو أن هذه المعاناة الإنسانية لا لزوم لها. ولن يسفر أي قدر من المعاناة عن نهاية النزاع. ولن يؤدي أي عدد من العمليات العسكرية إلى إنهاء هذا الصراع. إن الحل الوحيد، كما قيل مرات عديدة من قبل، هو الحل السياسي.



United Nations

الأمم المتحدة

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

يوجد أشخاص هنا على هذه الطاولة وخارجها يتمتعون بنفوذ كاف لكي يقولوا للحكومة السورية نحن لسنا على استعداد لقبول الإجابة بلا. إذا كنت مدنياً مريضاً ومرعوباً في حلب الليلة، فإنك لست بحاجة إلى أن تسمع حكومتك تتحجج بالسيادة الوطنية على المساعدات لتبرير استخدام تلك السيادة في قصف شعبيها - وهذا المريض.

السيد الرئيس،

إنني مكلف بتقديم تقرير إليكم، وإلى مجلس الأمن، كل شهر حول تنفيذ قرارات المجلس فيما يتعلق بحماية المدنيين والوضع الإنساني في سوريا. إن الأمر يستحق إعادة التأكيد، بشكل رسمي ورغم المخاطرة بأن أتهم مرة أخرى بالوعظ، على ما طلبه هذا المجلس من جميع الأطراف منذ ما يقرب من ثلاث سنوات في القرار 2139، بما في ذلك:

- 1) وضع حد فوري لجميع أشكال العنف
- 2) الكف فوراً عن جميع الهجمات ضد المدنيين، وكذلك الاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان
- 3) رفع الحصار فوراً عن المناطق المأهولة بالسكان
- 4) السماح فوراً للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين بإيصال المساعدات الإنسانية على نحو سريع وآمن وبدون عوائق، بما في ذلك عبر خطوط النزاع
- 5) احترام مبدأ الحياد الطبي، وتيسير حرية المرور إلى جميع المناطق للأخصائيين الطبيين والمعدات الطبية ووسائل النقل والإمدادات الطبية، بما في ذلك المواد الجراحية
- 6) حماية المدنيين. والكف عن الهجمات الموجهة ضد الأهداف المدنية
- 7) وضع حد فوري لممارسات الاحتجاز التعسفي وتعذيب المدنيين

هذه ليست قائمة طويلة ولا استثنائية. والأهم من ذلك، أنها ليست قائمة من المطالب غير المعقولة أو غير القابلة للتحقيق. هذه هي العناصر الأساسية لكيفية تصرف أطراف النزاع بموجب القانون الإنساني الدولي. وهي تستند إلى المفاهيم الأساسية للياقة العالمية والإنسانية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، الذي وافقت عليه الدول الأعضاء التي هي إما أطراف أو وكلاء، والقانون الإنساني الدولي، الذي ينطبق على جميع الأطراف والدول والجهات الفاعلة غير الحكومية على حد سواء. باستثناء سوريا، على ما يبدو. وخلافاً للقانون الإنساني الدولي وفي ظل الرفض والتحدي الصارخ لقرارات هذا المجلس - لا يزال الموت والحرمان والعنف والجوع وتكتيكات الحصار والهجمات على المناطق المدنية المأهولة والبنى التحتية المدنية مستمراً، وبدون عقاب للجنة.

لقد دعوت مراراً وتكراراً إلى اتخاذ إجراءات قوية من هذا المجلس؛ أفعال قوية لمساندة قراراتكم، واتخاذ تدابير عندما يتم تجاهلها يوماً بعد يوم. من دون هذا الدعم، ثبت أن الكلمات والقرارات ليس لها معنى يُذكر بالنسبة للسوريين. من دون دعم قوي من كل واحد منكم، سيتم تجاوز الخطوط الحمراء مرات عديدة أخرى؛ وسوف يُداس القانون الإنساني الدولي بالأقدام؛ وسوف تُرتكب جرائم حرب. وحتى تتخذون تدابير، لن تكون هناك مساءلة.





لقد حان وقت الأفعال. سوف تواصل المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤنا القيام بدورنا. سوف تسعى الأمم المتحدة بكل السبل إلى الوصول إلى المحتاجين للمساعدة. وحيث أن هذه وظيفتي، سو أبلغكم بالحقائق، وأدعو وأمنح صوتاً لأولئك الذين يعانون بلا هوادة؛ أولئك الذين تمزقت حياتهم، مراراً وتكراراً. سوف أفعل ذلك حتى تقرررو أن تتحدوا مرة أخرى للقيام بدوركم الجماعي، وتعدوا العزم على وضع حد لهذا الرعب السوري. إنني أسمع الادعاء بأن هذا المجلس لا ينبغي أن يمرر قراراً لأنه سيكون "سابقاً لأوانه". السيد الرئيس، ليس من السابق لأوانه أبداً وعلى الإطلاق أن ننفذ حياة. ليس من السابق لأوانه أبداً أن تجدوا حلاً لهذا النزاع وتضعوا حداً لمعاناة الشعب السوري.

أشكركم يا سيادة الرئيس.